

القِسْمُ السَّابِعُ

الفضائح المالية ورياح التغيير

obeikan.com

مقدّمة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغييراً هيكلياً في اقتصاديات الدول الغربية، وذلك بسيطرة التكنولوجيا على كافة مناحي الحياة، وتنامي الاستثمار في هذا القطاع بشكل مذهل، وتقدّم على الاستثمار في القطاعات الكلاسيكية كالصناعات الأساسية التي شكلت العصب الأساسي للاقتصاد في الدول الغربية منذ الثورة الصناعية، ولقد مثل هذا القطاع في بداية عام 2000م أكثر من ثلث الدخل القومي لبعض الدول.

ونتيجة لاستثمار القطاع الخاص الهائل في مجال التكنولوجيا، وكذا عمليات الشراء والاندماج بين الشركات، وتحويل آلاف الشركات الخاصة إلى شركات مساهمة، فقد تعدلت هيكلية عناصر قائمة المركز المالي لتلك الشركات، بحيث مثلت الأصول غير الملموسة جزءاً مهماً من أصولها وطغت في قيمها على الأصول الملموسة. ولقد نشأ مع هذه الحالة مشكلة تقييم الأصول غير الملموسة، حيث إن الحقوق الفكرية والشهرة تُمثل جزءاً كبيراً من قيمها العادلة. ولقد تُرك تحديد القيمة، إما لسعر الشراء وفقاً لمقتضيات التبادل الحر، أو للتقدير المهني، هذا وذلك أدى إلى تضخم هائل في تقييم الأصول، ومن ثم تضاعف القيم الرأسمالية لتلك الشركات، الذي بدوره أثر على أسعار أسهمها في الأسواق المالية. واعتبر كثيرون أن لهذه الظاهرة ما يبررها، حيث إنه استثمار في المستقبل وليس في الماضي. بالإضافة إلى تسابق البنوك والمؤسسات المالية في اختراع أدوات مالية معقدة لإقراض تلك الشركات، سواء القائم منها أو تحت التأسيس، وكذا ضمان طرح أسهم شركات التكنولوجيا للاكتتاب العام، وقد أدى هذا الجو العام إلى فضائح مالية عدلت وجه المهنة آنذاك، وما زالت آثاره حتى وقتنا الحاضر حول العالم وستؤثر عليها في المستقبل. بالإضافة إلى تعاظم أدوات الإقراض واختراع

أساليب مالية معقدة لتقييمه، في ظل فرضيات لا تمت لواقع الحال بصلة، وهذا في الواقع ما حدث في الأزمة المالية التي يمر بها العالم حالياً (أزمة الرهن العقاري)، التي بدأت في منتصف عام 2007م، بحيث عجز المقرض عن الوفاء، وتضمنت أصول الممول بأوراق لا قيمة لها، وأضحت القوائم المالية لبعض المؤسسات المالية مضللة.

وسوف نتطرق في هذا القسم لثلاثة أمثلة من الواقع العملي، أولها: عن فضيحة إفلاس شركة إنرون العملاقة في مجال الطاقة في السوق المالي الأمريكي، وثانيها: عن المعالجات المحاسبية الخاطئة التي أستخدمت لتلميع صورة شركة زيروكس الصناعية في الأسواق المالية، وأخيراً: أزمة الرهن العقاري (2008). كما أن هذا القسم يتضمن ما أدى إليه الضغط الشعبي على الساسة للتدخل وإعادة تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في أمريكا والذي سرى أثره في شتى أنحاء العالم، ومن ثم يُختم القسم بموقف المهنة من هذه التغيرات والذي يؤكد أن أهداف معايير المحاسبة بدأت في التغير لتحقيق أهداف من ضمنها قدرتها على عكس قياس وإفصاح محاسبي يُساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة من خلال توفير معلومات آنية وموثوقة.



الفصل التاسع عشر

الفضائح المالية وأزمة الرهن العقاري

obeikan.com

أولاً: إنرون مثال للفضائح المالية (Enron)

يوالي السوق المالي الأمريكي، وخاصة نازداك في الارتفاع خلال السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين، مما أدى إلى ارتفاع أسهم بعض الشركات مئات الأضعاف، وخاصة في قطاع التكنولوجيا، وأصبح التحليل الفني المعتمد على نماذج رياضية هو السائد والمسير للسوق، دون الاهتمام بالمعلومات المالية إلا في حالة عكسها للحالة التي يتبناها المحللون الفنيون. وساعد هذا التوجه في إتمام عمليات الشراء والاندماج بأسعار خيالية، وعكس تلك الأسعار في القوائم المالية للشركات. وفي ظل هذه الفوبيا المالية، انهار السوق المالي فجأة، وانكشف المغطى، حيث لا يصح إلا الصحيح، فانهارت شركات عالمية عملاقة في كافة القطاعات الاقتصادية شملت شركات التكنولوجيا والخدمات والاتصالات وكذلك شركات الصناعات الكلاسيكية. بدأ مسلسل الفضائح المالية الكبرى بإفلاس شركة إنرون العملاقة في مجال الطاقة وشركة وورلدزكم في قطاع الاتصالات وغيرها. وتجاوز سعر سهم الأولى 90 دولاراً والأخرى 150 دولاراً، وبين عشية وضحاها فقدت الشركة ثقة دائئها وملاكها والمجتمع المالي وتداعت أسعار أسهمها إلى أقل من دولار، وتم إعلان إفلاسها، وفقد ملايين المستثمرين سواء في أمريكا ودول أخرى جلّ مدخراتهم، كما أفلس كثير من صناديق الادخار، وأثرت تلك الفضائح على كافة أفراد المجتمع وطبقاته

يُشخص «Thomas»⁽¹⁾ حالة السوق في ذلك الوقت بحالة الهلع المالي، حيث يبدو من التحليل البسيط أن جشع الأفراد بشكل فردي وجماعي ولّد حالة من الفوبيا المالية وتعت من قبل مديري الشركات لاستفادتهم المعنوية والمادية من ارتفاع أسهم الشركات؛ لكون جلّهم يملك أسهماً في تلك الشركات سواء مباشرة أو من خلال المشاركة في الأرباح، أو من خلال استلام تعويضات تعتمد على تحقيق الأرباح أو تنامي سعر السهم السوقي. وكان من شبه المستحيل إقناع جميع الأطراف والمحللين الماليين وموظفي الشركة ومديريها، بل حتى موظفي الحكومة أن ما يجري لا يمكن تصديقه، بل اندفع الجميع بشكل جنوني إلى الشراء وتشجيعه بكافة وسائل

الإعلام. وأصبح الصوت العاقل والمحلل المالي المستقل صوتاً نشازاً لا يُسمع إلا نفسه، وتبارى الجميع بوصف هذه الشركة (إنرون) بكنز مالي لا ينضب. وفي نفس الوقت كان مديرو الشركة مستمرين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاطئة والخاسرة، بل تعنتوا في استخدام نماذج أعمال غير مجدية من الناحية الاقتصادية. ولتغطية أخطائهم ولإقناع أنفسهم بأن ما يجري هو عين الصواب، لجؤوا إلى المحاسبة كوسيلة لإخفاء أخطائهم، وساعدهم في ذلك مراجع حسابات الشركة سواءً بالتفاوضي عن الممارسات الخاطئة أو عن طريق إرسال تأكيدات مغلوطة حول سلامة إنشاء وحدات تابعة للشركة، قام المراجع بنفسه بترتيب إنشائها عن طريق عقود استشارية مع نفس الشركة؛ كما أن عدم وضوح معايير المحاسبة وتعدد خيارات القياس والإفصاح أتاحت للمديرين والمراجعين فرصاً جيدة للاستمرار في مسلسل إخفاء الحقائق، وذلك لعدم وجود معايير دقيقة لتحديد قيم الأصول غير الملموسة وكذا الأدوات المالية المعقدة، بل اقتصرت المعايير على بيان ضرورة الإفصاح الكامل عن أسلوب التقييم بغض النظر عن النتيجة كما أن المديرين استغلوا ما يعرف بـ «الوحدة المحاسبية لأغراض خاصة»، «spe»، في دفن خسائر الشركات، ومن ثم المطالبات العادية والمحتملة في القوائم المالية لتلك الشركات، واستطاعوا تلميع القوائم المالية، وتقديم الوعود الواحدة تلو الأخرى بأن مستقبل تلك الشركات في ازدهار، كل هذا تحت سمع وبصر مراجعيها Arthur Anderson، وتشجيع ومؤازرة المحللين الماليين، بالإضافة إلى دعم مديري المحافظ المالية الكبرى؛ خوفاً من انهيار الشركة، ومن ثم انهيار قيم محافظهم، ومما زاد الطين بلة عدم تدخل هيئة الأسواق والأوراق المالية (Sec) في الأمر إلا بعد فوات الأوان.

هل ما حدث كان سقوطاً لنموذج الأعمال لشركة إنرون أم كان تلاعباً في المعالجات المحاسبية لغرض إخفاء الغش والخطأ والتلاعب؟

تتلخص مراحل علو كعب العملاق (إنرون) خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين وانهياره في بداية هذا القرن، وكذلك انعكاسات

حالة هذه الشركة وغيرها على المهنة وبناء معايير المحاسبة في محطات العلو والانهييار الآتية⁽²⁾:

1. أدى إلغاء القيود الفيدرالية على امتياز استخدام أنابيب الغاز المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1985م، إلى تزايد عمليات اندماج الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال الطاقة، وذلك لغرض الاستمرار والبقاء في سوق تنافسي مع تهاوي أسعار النفط. ومن بين تلك الاندماجات اندماج شركة (Houston National Gas) وشركة (Inter North) لتكوين شركة جديدة تسمى (Enron) للطاقة.

وأدى فقدان الشركة الجديدة لحقوق الامتياز في أنابيب نقل الغاز وكذا دفعها مبالغ طائلة لإتمام عملية الاندماج من خلال الإقراض المباشر إلى إعادة بناء أنموذج أعمالها من شركة لتزويد الطاقة إلى «بنك للغاز» أو بمعنى آخر وسيط بين مولد الغاز وشركات توزيعها. ولقد نجح هذا النموذج نجاحاً هائلاً، حيث أضحت هذه الشركة مصدراً مهماً للموزعين بأسعار ثابتة وعميلاً موثوقاً فيه للتعاملات. ولقد بعث هذا النموذج بالتفاؤل في بيئة العمل داخل الشركة وخارجها. حيث بدأت في أول عام لها بتحقيق أرباح خيالية وارتفاع في قيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية.

لقد كان لنجاح هذا النموذج أثر في تطبيقه على نطاق واسع، حيث شمل مصادر الطاقة الأخرى كالكهرباء، كما أن الشركة نجحت في استقطاب أنبغ الكوادر البشرية في أمريكا، حيث تحولت من شركة متخصصة في الطاقة إلى «بيت للتبادل»، «Trading House» وتم استبدال الحرس القديم ذوي الخبرات المتراكمة في مجال الطاقة بمديرين ماليين ذوي خبرات بنكية ومالية، حيث بدؤوا في اختراع أدوات مالية معقدة للتجار والاستثمار والاقتراض من خلال عقود البيع المستقبلية «Future Contracts» بين بائعي الطاقة ومستخدميها. كما أسس قطاع مهم في مجال الطاقة طغى عليه الجانب المالي بدلاً من الجانب الحقيقي المتمثل في إنتاج الطاقة وبيعها.

وتنامى عدد الوسطاء، بحيث أصبحت العقود المستقبلية أداة مالية قابلة للتداول.

2. تلقى المجتمع المالي هذه الشركة الجديدة بكل ترحاب، وتعززت سمعتها المالية وتهافتت البنوك والبيوت المالية على إقراضها دون النظر لأصولها مادام أن نموذج أعمالها كان ناجحاً. حيث أصبحت الشركة مسيطرة على تجارة الغاز في أمريكا الشمالية وبعض دول العالم النامية والمتقدمة. وكادت تكون في نهاية التسعينيات الميلادية من القرن العشرين المصدر الوحيد والأساس للباء والمشتري، كما أنها استطاعت أن تقنع سياسيي أمريكا بتطبيق تجربة الغاز لتشمل قطاع الكهرباء، ولذا أصدر الكونجرس الأمريكي قراراً بتحرير امتيازات الكهرباء، وبدأت الشركة تتجه كذلك في شراء بعض الشركات المنتجة للكهرباء والموزعة لها. بحيث أصبحت تتحكم في أسعار الطاقة وخاصة في ولاية كاليفورنيا. وزاد من تأثيرها أن السياسيين والماليين اعتبروها أعظم حدث مالي خلال ذلك القرن. ولقد تضاعفت إيرادات الشركة، ومن ثم أرباحها إلى مبالغ خيالية، واتسع نشاطها لتكون وسيطاً للتجارة في كل ما يمكن شراؤه وبيعه، وذلك من خلال العقود المستقبلية، بدءاً من التعاقد على شراء وبيع الحديد إلى النحاس والمياه وقطع الغيار وغيرها.

3. لعل أهم خطوة لتطوير أنموذج الأعمال اتخذها مديرو الشركة يكمن في بناء أكبر مركز آلي للتداول في العالم عام (1999م) وذلك بتأسيس شركة تابعة سميت «Enron Online» وطرح أسهمها للاكتتاب العام. حيث تم تداول أكثر من 335 بليون دولار في العام اللاحق. مما استدعى الشركة إلى توسيع استثمارها في التنمية بشكل كبير، وارتفعت أسهم الشركة من 10 دولارات إلى 90.5 دولاراً في بداية أغسطس عام 2000م، وأعطيت أعلى تقييم من قبل البيوت المالية الشهيرة، حيث أشار محللو مجلة Fortune ذائعة

الانتشار والاحترام، بأن الشركة تُعتبر آنذاك أهم وأفضل شركة في العالم. وأنها تمثل مستقبل الاقتصاد الأمريكي والعالمي وسيضطر الجميع إلى التعامل معها على المستوى الفردي والمؤسسي لبناء صفقاتهم التعاقدية. واستفادت هذه الشركة من هذه السمعة بمضاعفة الاستثمار، واعتبر مديروها معجزة القرن وعوملوا من قبل الإعلام كالفنانين والمبدعين.

4. تمثل المشتقات المالية المقعدة Derivatives التي اخترعها مديرو الشركة نقلة نوعية ذكية في مجتمع التجارة، وخاصة في مجال الطاقة، إلا أن المعالجة المحاسبية لمثل هذه الأدوات عملية معقدة تقتضي بناء أسعارها العادلة على كثير من الفرضيات كلها، خاضعة للحكم الشخصي مما استدعى مجلس معايير المحاسبة المالية (Fasb) إلى دراسة الموضوع لتحديد أسس القياس والعرض والإفصاح المحاسبي لمثل هذه الأدوات، وتوصل المجلس إلى قناعة تامة بصعوبة بناء معادلة موحدة وأساس دقيق يمكن من خلاله تحديد أسس قياس محاسبي موحدة لتلك الأدوات، وذلك لتعدها وتعقيد شروطها وارتباط أسعارها بعوامل متعددة مستقبلية. ولذا ترك لمديري الشركة ومحاسبيها ومراجعيها تحديد القيم العادلة لكل أداة على حدة بناءً على ما تحويه من شروط، واشترط المجلس أن يتم الإفصاح الكافي عن الافتراضات والأسس التي تُبنى عليها القيمة العادلة لكل مجموعة من الأدوات على حدة. وهذا ما تم فعلاً وذلك باستخدام ما يُعرف بمؤشر محاسبة السوق (Mark To Market Accounting (Mma). الذي تم بموجبه إعادة تقييم الأدوات المالية القائمة سواء أكانت أصولاً أم التزامات بقيمتها العادلة، ومن ثم احتساب الفرق بين قيمها الدفترية والعادلة كمكاسب غير محققة Unrealized Gains، ويتم احتسابها من ضمن عناصر الدخل للفترة المالية. ولقد أظهرت القوائم المالية للشركة لعام 2000م صافي دخل تجاوز بليون دولار، نصفه يمثل مكاسب غير محققة.

5. تفاعل السوق المالي مع القفزات الهائلة للأرباح، ولم يُثر الإفصاح عن أسلوب قياس الإيرادات اهتمام المحللين الماليين، وتدفقت البيوت المالية الكبرى ومحافظ الاستثمار والادخار على شراء الأسهم بشكل محموم، وهذا حدا بمديريها إلى الاعتقاد الجازم بنجاح أنموذج الأعمال، وركزوا جلّ جهدهم في تلميع الدخل دون الاهتمام بالنموذج ذاته، حتى إن مديريها توقعوا تضاعف أسعار أسهمها في العام المقبل. ولقد ساعد المحللون الماليون هذا التوجه. ففي 18 أكتوبر 2001م أعطى جلهم نصيحة بالشراء بقوة Strongly Buy كما أن شركة Moody's لتقييم الملاءمة المالية، وكذلك Standards And Poors، أعطت الشركة درجات عالية من التقييم لقدرتها المالية.

6. اضطرت الشركة إلى الاقتراض المباشر من البنوك وإصدار سندات بشكل مكثف، وذلك لتمويل عملياتها المتطورة، ولقد واجهت الشركة تحدي التوازن بين الاقتراض بشكل متسارع وبين المحافظة على المؤشرات المالية المقنعة للمؤسسات المالية، بحيث تكون العلاقة بين الأصول والعوائد والديون في حدود النسب المعقولة، مما يُعزز مقدرتها على الاقتراض. وقابل مديرو الشركة ومحاسبوها هذا التحدي عن طريق ما يُعرف بسياسة «الدفن»، بحيث أسسوا مئات الشركات ذات المسؤولية المحدودة ذات الغرض الخاص، بحيث تملك الشركة 97% منها، ويتم من خلالها الاقتراض، ومن ثم تمويل عمليات الشركة، دون أن يتم توحيد هذه الشركات مع القوائم المالية الموحدة للشركة، مما يظهر الأخيرة بشكل صحي. مع العلم أن هيئة الأسواق والأوراق المالية (Sec) ومجلس معايير المحاسبة المالية (Fasb) يُحبذ مثل هذه المعالجات المحاسبية. ولكن تم استغلال هذه المعالجات بشكل كثيف ليس لأغراض محاسبية، وإنما لدفن عمليات الغش والخطأ والتلاعب.

7. لقد تم تسليط الضوء على المعالجات المحاسبية لمئات الشركات ذات الغرض الخاص (Spe) من خلال تعليق لأحد أساتذة المحاسبة يُدعى Carmichael

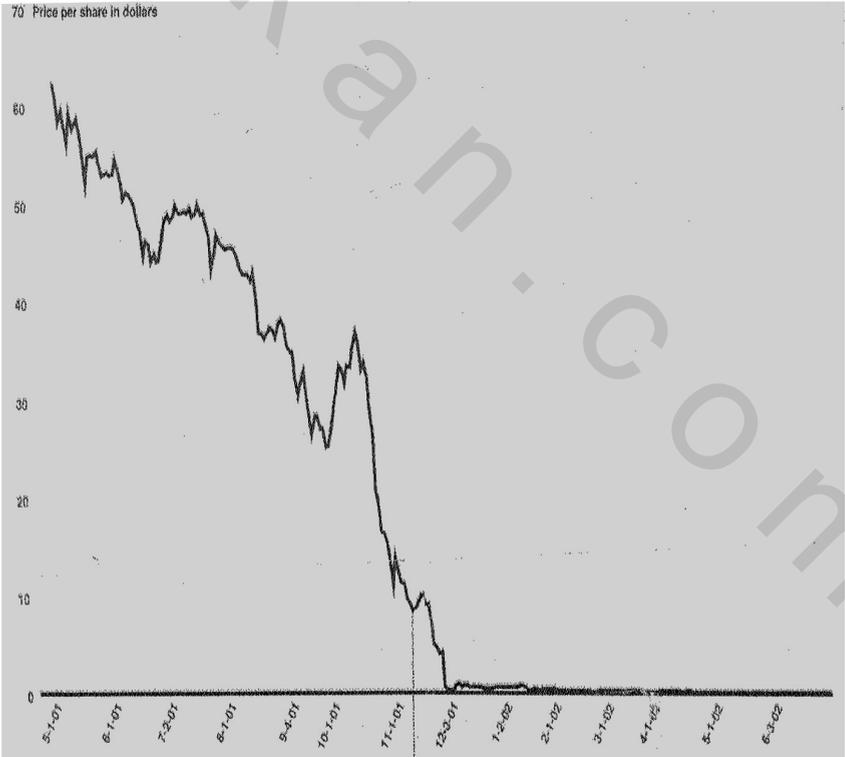
لجريدة Wall Street Journal في نوفمبر عام (2001م) وكان هدف تسليط الضوء هو كشف غموض الإفصاح لمثل هذه المعالجات المحاسبية وأنها قد تكون أدوات لإخفاء المخالفات والغش والتلاعب. وكانت هذه الملاحظة هي القشة التي قصمت ظهر البعير، ولذا بدأت البنوك وبيوت المال تعيد النظر في تمويل عمليات الشركة، كما غير المحللون الماليون تقييمهم للشركة وأعادوا تقييم أدائها للسنوات الأخيرة. ولذا واجهت الشركة عجزاً هائلاً في السيولة، وتدهور سعر سهمها إلى أن وصل إلى أقل من 40 دولاراً، واستقال كثير من مديريها، وحاولت الإدارة الجديدة تعديل الوضع بإعادة تقييم أصولها، مما أدى إلى تحقيق الشركة لأول خسائر في تاريخها وصل إلى أكثر من بليون دولار، كما تراكت ديونها، بحيث وصلت إلى أكثر من 12 بليون دولار. ونورد أدناه مقارنة لبعض المؤشرات المالية للشركة للفترة من 1997م - 2001م، بعد أن تم إعادة احتساب المعالجات المحاسبية الخاطئة وتصحيحها، وبعد أن اكتشفت الإدارة الجديدة حجم التلاعب في القوائم المالية.

مقارنة لبعض المؤشرات المالية للشركة من 1997م - 2001م، قبل وبعد التعديل المحاسبي (3)

	السنة المالية 1997م	السنة المالية 1998م	السنة المالية 1999م	السنة المالية 2000م	الربع الأول 2001م	الربع الثاني 2001م	الربع الثالث 2001م
صافي الدخل قبل التعديل	105	703	893	979	425	404	(618)
صافي الدخل بعد التعديل	9	590	643	847	442	409	(635)
إجمالي المديونية قبل التعديل	6.254	7.357	8.152	10.229	11.922	12.812	-
إجمالي المديونية بعد التعديل	6.965	7.918	8.837	10.857	11.922	12.812	12.978

* المبالغ أعلاه بملايين الدولارات

ونتيجة لانهيار أسهم الشركة تدخلت هيئة الأسواق والأوراق المالية (Sec) بمنع معظم مديري الشركة من بيع ما يملكونه من أسهمها في السوق المالي، وتدافع المستثمرون وعلى الأخص مديري المحافظ الاستثمارية على التخلص من أسهمها حتى وصلت أسعارها إلى أقل من ربع دولار في 30/11/2001م، ودخلت الشركة في إجراءات الإفلاس بتاريخ 2/12/2001م.. وهكذا سقط العملاق. ويوضح الشكل الآتي مراحل تداعي أسهم الشركة بدءاً من 1/5/2001م إلى 3/6/2002م ويلاحظ تداعي السعر بشكل واضح بعد انكشاف حال التلاعب في السجلات من 60 دولار إلى أقل من 25 سنتاً. ويوضح الشكل الآتي الأسعار اليومية لأسهم الشركة من 1/5/2001 إلى 28/6/2006م.



8. لعل ما يهمنا في هذه القضية هو مدى أهمية القياس المحاسبي وكذا الإفصاح في التأثير على السوق المالي، وأنه يمكن استغلال معايير المحاسبة من قبل المتلاعبين لتحقيق مصالحهم، وكذا أهمية الرقابة من قبل الجهات الرسمية. ولقد أثر سقوط شركة إنرون وما تبعها من شركات أخرى على المواطن العادي ليس في أمريكا فقط، بل في دول عدة، وتبخرت مدخرات المتقاعدين واستثمارات العاملين، وأفلست تباغاً صناديق الادخار، كل هذا تحت سمع ونظر هيئة الأسواق والأوراق المالية (Sec) ومراجعي الحسابات.

9. أيقظت هذه القضية السياسيين والاقتصاديين لتحديد أسبابها والعمل على سد الفجوات التي أوصلتها إلى هذا الوضع، وكيف استطاع قلة استغلال النظام لمصالحهم الخاصة، والعجز التام لمعايير المحاسبة عن عكس واقع الحال، وكذا عجز معايير المراجعة عن اكتشاف مثل هذا الغش والتلاعب.

10. كان من أهم تداعيات هذه القضية إغلاق مكتب المراجعة (Arthur Anderson)، وتدخل هيئة الأسواق والأوراق المالية المباشر لإعادة تنظيم المهنة. وكذا اتحاد القطاع الخاص والعام للعمل على إعادة ثقة العامة لمنتجات المحاسبة، وعدم تكرار مثل هذه القضية مجدداً، حيث صرح رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية (Fasb) في يناير عام 2002م: «نحن في لحظة مخاض وتغيير لأساسيات المهنة ومعاييرها ليس فقط على المستوى المحلي، بل على المستوى العالمي، وسنعمل بجهد لعدم تكرار ما حدث والعمل على استقلال مجلس معايير المحاسبة المالية بشكل مظهري وجوهري وعدم خضوعه للمصالح المتعارضة»⁽⁴⁾.

كما حدد محافظ هيئة الأسواق والأوراق المالية (Sec) بناءً على هذه القضية ضرورة إعادة هيكلة المحاسبة في أمريكا، والعمل على تقاربها وتناغمها مع معايير المحاسبة الدولية، بما في ذلك⁽⁵⁾:

- أ - العمل على الإفصاح عن المعلومات المالية ذات التأثير المالي المهم بشكل فوري وعدم الانتظار لحين إعداد القوائم المالية النقدية، وهذا يعني التوجه إلى الإفصاح الفوري دون الإفصاح الكلاسيكي القسري.
- ب - تشجيع القياس المحاسبي على أسس القيم الحالية، بالإضافة إلى الكلفة التاريخية، مع تقديم الإدارة توقعاتها، مترجمة بشكل مالي. هذا الإجراء كان مطبقاً في أمريكا في نهاية السبعينيات من القرن الماضي.
- ج - إلزام الشركات المساهمة بالإفصاح بشكل دقيق ومفصل عن سياساتها المحاسبية لمعالجة الأمور المالية المهمة وبشكل يفهمه القارئ العادي.
- د - إعادة هيكلة أجهزة إصدار المعايير المحاسبية، وضرورة مراقبة الأجهزة الحكومية لتلك العملية، وكذا مراقبة تطبيقاتها.
- هـ - تدخل هيئة الأسواق والأوراق المالية (Sec) بشكل مباشر في المعالجات المحاسبية والإفصاح التي تتم من قبل الشركات المحلية في البورصات المالية.
- و - تقوية دور لجان المراجعة في الشركات المساهمة، وكذا تحديد مسؤولياتها وصلاحياتها وتأهيل أعضائها.

ثانياً؛ شركة زيروكس (Xerox) مثال للمعالجات المحاسبية الخاطئة

يعكس المثال الثاني بشكل جلي قدرة مديري الشركات ومحاسبها ومراجعيها على تغطية خسائر الشركة وتراكم ديونها لفترة ليست بالقصيرة، وذلك من خلال التلاعب بالقياس المحاسبي وغموض الإفصاح، إما باستغلال تطبيق معايير المحاسبة المتعارف عليها أحياناً أو تجاهلها أحياناً أخرى. والدافع الأساس في هذا المثال ليس الحصول على منافع خاصة من قبل قلة، كما حصل في مثالنا السابق، وإنما لتلميع صورة الشركة في الأسواق المالية. ولقد أورد تقرير خاص لمكتب المحاسبة العام (Goa) General Office Of Accounting عن المعالجات المحاسبية الخاطئة وتأثيرها على السوق المالي لشركة زيروكس Xerox بشكل خاص ما يلي⁽⁶⁾:

1. لمع اسم الشركة على المستوى المحلي والدولي منذ السبعينيات الميلادية من القرن العشرين، حيث مثلت المصدر الأساسي لتصنيع الآلات المكتبية بكافة أنواعها وتطوير البرامج التقنية لهذه الأجهزة، كما أن اسم هذه الشركة (Xerox) أصبح ملازماً لعمليات النسخ، ودخلت هذه الكلمة قاموس النسخ وما زالت تُستخدم حتى وقتنا الحاضر. ولقد تنامت عمليات الشركة حول العالم حتى بلغ إجمالي إيراداتها عالمياً نحو 17 بليون دولار في عام (2001م) وتجاوز عدد موظفيها أكثر من 80 ألف موظف موزعين حول جل العواصم العالمية.

2. أعلنت الشركة في 16/6/2000م اكتشافها أخطاء في المعالجات الحاسوبية لعملياتها في المكسيك دون أن تحدد نطاقها وحجمها، كما أفصحت عن نيتها على العمل على تسوية هذه الأخطاء الحاسوبية وتحديد آثارها على عناصر القوائم المالية في نهاية ذلك العام. ونتيجة لهذا الإعلان بدأت هيئة الأسواق والأوراق المالية (Sec) التحقيق في الممارسات المالية للشركة مما أدى إلى الإعلان عن تأجيل نشر قوائمها المالية للعام المالي (2000م) حتى يتم تقدير حجم هذه التجاوزات، وشكلت لجننتين إحداهما: داخلية والأخرى: خارجية تحت إشراف الهيئة للنظر في معالجة هذا الأمر.

3. أعلنت القوائم المالية للشركة في 31/6/2001م مفصحة عن تعديلات محاسبية جوهرية لقوائمها المالية للأعوام 1998م، 1999م، 2000م وذلك بتعديلات بلغت إجمالياتها أكثر من 200 مليون دولار، حيث تم تخفيض دخلها الصافي لعام 1998م بمبلغ 122 مليون دولار ولعام 1999م بمبلغ 85 مليون دولار.

4. بدأت اللجنتان أعمالهما بالتحقيق مع مديري الشركة ومحاسبها ومراجعيها ومتابعة المعالجات المحاسبية للأموال الجوهرية، وخاصة عمليات الشركة في المكسيك، ولقد اكتشف المحققون في كلتا اللجنتين تعمد مديري الشركة

التلاعب بالمعالجات المحاسبية وخاصة في احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكذا الأخطاء الجوهرية في تطبيق شروط تصنيف العقود الإيجارية، حيث يتم تصنيف عقود إيجارية إلى أنواع أخرى دون انطباق شروط هذا التصنيف، كما اكتشف المحققون قيام مديري الشركة ومحاسبها وتحت موافقة مراجعيها بإعادة تقييم الأصول غير الملموسة لبعض الشركات التابعة، وذلك بهدف تضخيم قيم الاستثمارات.

5. توصلت الشركة إلى اتفاق مع هيئة الأسواق والأوراق المالية في 1/ إبريل/ 2002م لإجراء تسويات محاسبية متعددة لإعادة قياس عناصر قوائمها المالية بدءاً من عام 1997م وأصدرت الشركة قوائم مالية جديدة بعد تعديلها للأعوام من 1997م - 2000م، حيث نتج عن المعالجات المحاسبية الخاطئة تخفيض أرباح الشركة لتلك الأعوام بنحو 1.4 بليون دولار موزعة على السنوات الثلاث. وكان المصدر الأساسي لتلك التعديلات المحاسبية تعديلاً في المصاريف المستحقة وكذا تعديلات في تحقق الإيرادات، وخسائر لم يتم تحققها سابقاً على الرغم من أنها تمثل التزامات على الشركة. ويظهر أدناه ملخص لتأثير مثل هذه التعديلات.

التعديلات على القوائم المالية نتيجة الأخطاء في المعالجات المحاسبية⁽⁷⁾

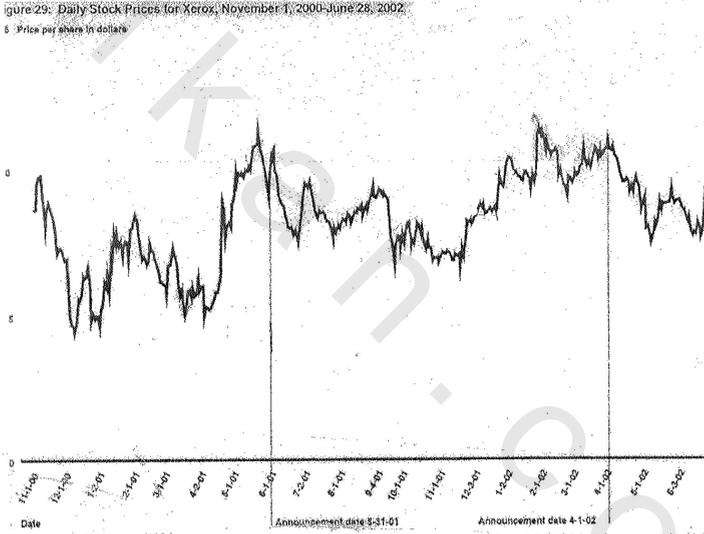
	1997م	1998م	1999م	2000م
الإيراد كما تم الإفصاح عنه	18.225	19.593	19.567	18.701
الإيراد بعد التعديل	17.457	18.777	18.995	18.751
صافي الدخل قبل التعديل	1.359	273	1.339	(257)
صافي الدخل بعد التعديل	893	(167)	844	(273)

* المبالغ أعلاه بملايين الدولارات

6. على الرغم من استطاعة مديري الشركة ومحاسبها التلاعب في القوائم المالية للشركة، إلا أنه بعكس شركة إنرون، كانت هذه المعلومات ترد إلى السوق تباعاً، ولذا فقد تعامل المحللون الماليون ومديرو المحافظ وهيئة

الأسواق والأوراق المالية (Sec) والسوق مع الواقع الجديد، ولذا لم تتأثر أسعار أسهمها كما هو الحال في شركة إنرون بشكل مفاجئ، حيث إن الخلاف هنا حول المعالجات وليس التزوير والغش لغرض منافع خاصة.

ولذا، فإن أسعار أسهم الشركة لم تنهأ بشكل مفاجئ خلال الفترة من 2000م حتى نهاية عام 2002م بعد تسوية المعالجات، ويوضح الشكل الآتي حركة أسعار أسهم الشركة خلال تلك الفترة.



أسعار أسهم الشركة من 1 / 11 / 2000 إلى 28 / 6 / 2002م

ثالثاً: أزمة الرهن العقاري

إنها قصة من نوع مختلف، اختلط فيها الجشع المالي، وتواطؤ المحترفين أو لنقل تساهلوا في تمرير ذلك الجشع، دون اعتباره مخالفاً لمعايير المحاسبة وتقييم الاستثمارات، وإن العملية برمتها تسير في اتجاه واحد كما كان الكل يقول: «الفوز للجميع».

بدأ الأمر أساساً منذ عام 2004م في أمريكا حيث أجازت الحكومة الفدرالية تعديلات جوهرية على إجراءات الحصول على الرهن العقاري لشراء المنازل، وذلك بهدف تشجيع الأفراد على اقتناء مساكن بسهولة، واستغل المطورون للعقار هذا التوجه، وتنامت تجارة العقار في أمريكا، وتضاعفت أسعاره مرات عديدة، حتى إن الجميع، مهما كان مستوى دخله، استطاع تملك عقار خاص به، لاشك أن هذا هدف نبيل، تسعى له كل دولة، ولكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فلقد بدأت فنون اختراع أدوات مالية معقدة، ليس لغرض تطوير المساكن وبيعها، وإنما تجميع عقود الرهون العقارية في محافظ استثمارية، ثم إعادة بيعها، وتطور الأمر إلى طرح مجموعة من المحافظ في شكل أسهم يتم تداولها في الأسواق المالية؛ وكانت سمة الأفراد والمؤسسات المالية هي المضاربة على تلك الأوراق، إما مباشرة أو من خلال صناديق التحوط أو شراء وبيع الهامش وغيرها من الأدوات، كل ذلك شجع مسوقي الائتمان العقاري على مضاعفة جهودهم لبيع أكبر عدد ممكن من الرهون ومن ثم العقارات، دون الاهتمام أساساً بمخاطر ذلك الائتمان، وطغت نجاحات إدارة التسويق للائتمان في البنوك وشركات الاستثمار على إدارات الرقابة وقياس الخطر، وأصبحت قروض ما يعرف بـ «Sub - Prime» ذات الفائدة العالية لديون عالية المخاطر هي الورقة المالية الأكثر تداولاً، بحيث لا يُسمع لإدارات الرقابة مهما انتقدت أو دقت ناقوس الخطر، لكون البنوك والشركات الاستثمارية تحقق منها إيرادات خيالية، ومما ساعد هذا التوجه حقيقة نماذج الاستثمار للتقييم والذي اعتمد عليها المحاسبون في تسجيل وقياس إيرادات الأوراق المالية، مما أدى بشكل مباشر إلى تضخيم الأصول في البنوك والشركات الاستثمارية وشركات الرهن العقاري، وإظهارها أرباحاً غير محققة بأرقام فلكية، كل ذلك طبعاً، زاد

من شهية المضاربين في أسواق المال، وتضاعفت أسهم تلك الشركات مرات عدة، وجنى الكثير ثروات طائلة، وكانت الحالة مثار إعجاب السياسيين والمديرين والملاك وحتى المواطنين، فالكل فائز. ولكن في منتصف عام 2007م بدأت معالم تكوّن أزمة مالية تبرز للعيان، ولا يمكن للمحاسبين أو المهنيين الآخرين الاستمرار في إخفاء أثرها، بدأت شرارة انكشاف القصة عندما تخلف نسبة كبيرة من مالكي العقارات عن تسديد أقساط عقاراتهم؛ واعتبره البعض أمراً عادياً، إلا أن الأمر تفاقم، وأصبح ظاهرة عامة لا تخص ولاية واحدة وإنما جميع الولايات، بل الأمر امتد أثره إلى أوروبا وآسيا، إما مباشرة من خلال تطبيق النظام الأمريكي أو من خلال شراء أدواته، وخاصة «Sub Prime» وعند إعادة تقييم بعض البنوك وخاصة بنك «ليمان برذرز» تفاجئاً العالم، ويقول بعض «المحترفين»: إن أكبر بنك استثماري على هاوية الإفلاس، وإن أصوله متضخمة بقيمة الأوراق المالية التي لا تساوي 1% من قيمتها، وتبعه إفلاس أشهر مؤسسات الرهن العقاري والشركات الاستثمارية، وانهارت أعظم البنوك، وتسارع العد العكسي، فهبطت أسعار أسهم المؤسسات المالية إلى 10% من قيمتها أحياناً، ولترابط النظام المالي فقد أثر هذا الأمر بدرجة مباشرة على أسواق المال الأمريكية التي انخفضت خلال عام 2008م إلى ثلثي قيمتها، وأشهر إفلاس أعظم البنوك، ولكون البنوك مرتبطة عالمياً، فقد ظهرت الأزمة المالية في أوروبا وآسيا، وبدأ نفس المظهر يتكرر في أسواقها ودقت نواقيس الخطر حول العالم مما استدعى الحكومات إلى التدخل السريع إما بضمان تلك المؤسسات، أو بالمشاركة المباشرة في ملكيتها، كما حصل في بريطانيا.

لقد فقدت الاقتصادات كل النمو الذي تمتعت به خلال النصف الأول من العقد، وأصبح شبح الانكماش، بل الكساد هو هاجس السياسيين والماليين، بل عامة الشعب حول العالم؛ ولك أن تتصور إفلاس شركة مثل جنرال موتورز للسيارات وشركة فورد، وما ستخلفه من دمار اقتصادي، على مستوى البطالة؛ ولك أن تتصور أيضاً انخفاض نسبة الاستيراد من الصين واليابان، وإقفال مصانعها،

وما ستكون عليه نسبة البطالة في هذه الدول، فما وعد العالم به من قبل الماليين بارتفاع مستوى المعيشة حول العالم من خلال أدوات مالية معقدة، مرجعها الأساس ديون متعثرة غير قابلة للسداد، وارتفاع مصطنع في مستوى المعيشة، كان نتيجة الخراب المالي ليس على مستوى دولة واحدة كانت السبب الرئيس فيه، بل عمُّ جميع الناس في الكرة الأرضية قاطبة.

لنا أن نفكر منطقياً هنا: ماهو دور القياس والعرض والإفصاح المحاسبي في خضم هذه الأزمة؟ هذا السؤال وغيره ما سيتم استعراضه وتحليله في الفصل اللاحق استقراءً لمستقبل المحاسبة علماً ومهنةً.

